DOI: https://doi.org/10.22452/ris.vol9no2.7 Vol. 9 No. 2 (2022): 95-108

Online Journal Research in Islamic Studies

Received: 2021-07-04 Accepted: 2022-12-17 Published: 2022-12-21

Original Article

دراسة الألفاظ ومعرفة دلالتها على رفع الحديث من عدمه: صحيح البخاري نموذجًا

Study of Terms and Knowing Their Proof on Attributing Hadith or Not: Sahih Al-Bukhari as a Model

Dr. Humood Naef Aldabous[a*]

[a] Asst. Professor in Kuwait University, Faculty of Sharia, Department of Interpretation and Hadith.
*** Corresponding author, email; Dr.aldabbous@gmail.com**

ملخص:

البحث عبارة عن دراسة الألفاظ التي جاءت في أسانيد بعض الأحاديث، كلفظة: "عن الصحابي يبلغ به" أو "عن الصحابي يَنمِيه"، أو "عن الصحابي رواية"، ونحوها، ولم تسند إلى النبي –صلى عليه وسلم–، ومعرفة دلالتها على رفع الحديث من عدمه، وقد جعلت صحيح البخاري نموذجًا لدراسة هذه الألفاظ، وكان منهجي في البحث قائم على المنهج الاستقرائي والتحليلي، حيث قمت باستقراء كتب علوم الحديث؛ لأنظر في أقوال أهل العلم على هذه الألفاظ، وكذا لاستقراء صحيح البخاري؛ لأنظر في الأحاديث التي جاء فيها بعض هذه الألفاظ، ثم بعد ذلك قمت بتحليل هذه النتائج التي جُمِعَتْ، ومعرفة طريقة البخاري في إخراج هذه الأحاديث التي ورد في أسانيدها هذه الألفاظ، ومعرفة هل روى البخاري هذه الأحاديث بأسانيد أخرى مصرح فيها برفع الحديث إلى النبي صلى عليه وسلم أو لا، وللذي دعاني للبحث في هذا الموضوع أنَّ الناظر إلى الأحاديث التي جاء في إسنادها هذه الألفاظ، ولم تسند إلى النبي –صلى عليه وسلم–، يجد عدة أسئلة في ذهنه، وهي هل هذه الأحاديث موقوفة أو مرفوعة، وكيف لنا معرفة ذلك؟ وهل أخرج البخاري في صحيحه بعض هذه الأحاديث التي وَرَد في أسانيدها بعض هذه الألفاظ؟ وما هي طريقة البخاري في إخراج هذه الأحاديث إن وُجِدَتْ؟ فهذه الأسئلة هي التي دفعتني إلى التطرق لبحث هذا الموضوع، ومعرفة كلام العلماء فيه، وقد توصل الباحث إلى أن هذه الألفاظ معناها أن الحديث مرفوع إلى النبي –صلى عليه وسلم–، وأن جميع الأحاديث التي وردت في صحيح البخاري وجاء في أسانيدها هذه الألفاظ ولم تسند إلى النبي –صلى عليه وسلم– أن البخاري قد أخرجها في صحيحه بأسانيد أخرى، فيها التصريح برفع الحديث إلى النبي صلى عليه وسلم.

الكلمات المفتاحية: يبلغ به – يَنمِيه – إسناد – صحيح البخاري.

ABSTRACT

The search is a study for terms mentioned in some Hadiths (Prophetic traditions) attributions like the term: "An Alsahabi" :*Yobalegh Beh*" or "An Alsahabi:*Yanmih*", or "An Alsahabi: *Rewaya*", and similar terms, and they did not attributed to the Prophet: Mohammad (Peace and blessings of Allah be upon him) and knowing their proof on attributing Hadith or not. I used Sahih Al-Bukhari" as a sample for studying such terms, and my approach in the search based on inductive and analytical approach as I examined Hadith sciences books to investigate sayings of scholars about such terms, as well as examining "Sahih Al-Bukhari"; to see Hadiths in which these terms mentioned, and then I analyzed such combined results and finding out the method of "Sahih Al-Bukhari" in releasing such Hadiths in which attribution such terms mentioned in these Hadiths attribution and knowing if Al-Bukhari narrated these Hadiths with other attributions permitted to attribute Hadith to the Prophet Mohammad (Peace and blessings of Allah be upon him) or not. What make me search in this subject is that in considering such Hadiths that contained these terms in their attribution and did not attributed to the Prophet Mohammad (Peace and blessings of Allah be upon him) we find out that many questions arising to our heads like: are these Hadiths are unreleased or attributed and how can we know that? Is Al-Bukhari, in his Sahih, released some of these Hadiths in which attributions these terms mentioned? And what is the method used by Al-Bukhari in releasing such Hadiths – if any. Such questions made me search in this subject, and to consider scholars opinion in such. The researcher concluded to these terms meant that Hadith is attributed to Prophet Mohammad (Peace and blessings of Allah be upon him) and that all Hadiths mentioned in Sahih Al-Bukhari and in their attributions these terms mentioned and did not attributed to Prophet Mohammad (Peace and blessings of Allah be upon him) that Al-Bukhari mentioned thereof in his Sahih with other attributions having the permission to attribute the Hadith to Prophet Mohammad (Peace and blessings of Allah be upon him).

Keywords: Yobalegh Beh, Yanmih, *Isnad* (attribution), Sahih al-Bukhari.

المقدمة

هذا البحث عبارة عن دراسة الألفاظ التي جاءت في أسانيد بعض الأحاديث، كلفظة: "عن الصحابي يبلغ به" أو "عن الصحابي يَنمِيه"، أو "عن الصحابي رواية"، ونحوها، ولم تسند إلى النبي –صلى عليه وسلم–، ومعرفة دلالتها على رفع الحديث من عدمه، وقد جعلت صحيح البخاري نموذجًا لدراسة هذه الألفاظ. وتكمن أهمية البحث في حرص العلماء على معرفة اتصال الإسناد وانقطاعه، ومعرفة رفع الحديث ووقفه، وتظهر الأهمية أيضا من خلال إبراز مدى عناية العلماء بعلوم الحديث، ومدى توسُّع علومه، وأهمية الأحاديث الواردة في صحيح البخاري، وأنها مما أجمعت الأمة الإسلامية على صحتها.

الناظر إلى الأحاديث التي جاء في إسنادها هذه الألفاظ، ولم تسند إلى النبي –صلى عليه وسلم–، يجد عدة أسئلة في ذهنه، وهي هل هذه الأحاديث موقوفة أو مرفوعة، وكيف لنا معرفة ذلك؟ وهل أخرج البخاري في صحيحه بعض هذه الأحاديث التي وَرَد في أسانيدها بعض هذه الألفاظ؟ وما هي طريقة البخاري في إخراج هذه الأحاديث إن وُجِدَتْ؟

فهذه الأسئلة هي التي دفعتني إلى التطرق لبحث هذا الموضوع، ومعرفة كلام العلماء فيه، وقد جعلت صحيح البخاري نموذجًا لأهمية كتابه.

الدراسات السابقة:

لا توجد دراسة خاصة تعنى بدراسة هذه الألفاظ ولكن تكلم علماء الحديث عليها بشكل عام عند كلامهم على الأحاديث الموقوفة التي لها حكم الرفع، ومن هؤلاء العلماء التي ذكروها ابن الصلاح في "المقدمة"، وابن حجر في "نزهة النظر"، والسخاوي في "فتح المغيث"، والسيوطي في "تدريب الراوي"، وغيرهم.

وقد أفرد الكلام عليها الخطيب البغدادي في كتابه "الكفاية في أصول علم الرواية" في باب خاص عنونه بـ: (بَابٌ فِي قَوْلِ التَّابِعِيِّ عَنِ الصَّحَابِيِّ يَرْفَعُ الْحَدِيثَ وَيَنْمِيهِ وَيَبْلُغُ بِهِ وَرِوَايَةً)، ولكن لم يتوسع في هذا الباب حيث ذكره في أقل من صفحة، فناسب أن تُجْمَعَ هذه المعلومات المتفرقة في بحث مستقل يُسَهَّل على الباحثين الوقوف على جزئيات هذا الموضوع.

منهج البحث: البحث قائم على منهجين:

الأول: المنهج الاستقرائي: حيث قمت بالبحث في كتب علوم الحديث؛ لمحاولة الوقوف على كلام أهل العلم في هذه الألفاظ، وكذا استقراء صحيح البخاري للوقوف على الأحاديث التي رُويت في صحيحه وجاء في إسنادها هذه الألفاظ، ولم تسند إلى النبي صلى عليه وسلم.

الثاني: المنهج التحليلي: حيث قمت بدراسة هذه الأحاديث التي جُمِعَتْ، ومعرفة طريقة البخاري في إخراج هذه الأحاديث التي ورد في أسانيدها هذه الألفاظ، ومعرفة هل روى البخاري هذه الأحاديث سانيد أخرى مصرح فيها برفع الحديث إلى النبي صلى عليه وسلم أو لا.

من الأمور المهمة التي على الباحث أن يعتني بها التمييز بين الحديث المرفوع والموقوف؛ لما يترتب على ذلك من حكم الاحتجاج في كلٍّ منهما، وفي هذا البحث سنتطرق إلى أمرين رئيسين قبل الشروع في دراسة البحث:

الأول: تعريف الحديث المرفوع، وحكم الاحتجاج به.

والثاني: تعريف الحديث الموقوف، وحكم الاحتجاج به.

تعريف الحديث المرفوع وحكم الاحتجاج به.

المرفوع لغة: اسم مفعول من "رُفِعَ"، وهو خلاف الوضع والخفض، قال ابن فارس في "معجم مقاييس اللغة": ("رَفَعَ": الراء والفاء والعين أصل واحد، يدل على خلاف الوضع، تقول: رفعت الشيء رفعًا; وهو خلاف الخفض)[1].

واصطلاحًا: هو ما أضيف إلى النبي -صلى عليه وسلم- من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلقية[2].

ويخرج منه ما أضيف إلى غيره من الصحابة -رضي عنهم- أو التابعين أو من دونهم، ويشمل ما أضيف إلى النبي -صلى عليه وسلم- من حديث سواء كان صحيحًا أم غير صحيح، متصلًا كان أم منقطعًا.

[1] – مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة "رفع"، 423/2.

[2] – علوم الحديث، ابن الصلاح، ص:45. فتح المغيث، السخاوي، 178/1. تدريب الراوي، السيوطي، 273/1.

وأما حكم الاحتجاج به، فإذا صح الحديث فإنه حجة، كونه صادرًا من النبي –صلى عليه وسلم– كحجية القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ١ ﴾ [الأنفال: 1]، وقال تعالى:﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ١٢﴾ [التغابن: 12]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلٗا مُّبِينٗا٣٦﴾ [الأحزاب: 36]، وقد صح الحديث عن أبي هريرة –رضي عنه–، أَنَّ رسول –صلى عليه وسلم– قال: (كُلُّ أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى، قالوا: رسول ِ، ومن بى؟ قال: مَنْ أطاعني دخل الجنة، وَمَنْ عصاني فقد أبى)[3].

تعريف الحديث الموقوف وحكم الاحتجاج به.

الموقوف لغة: الموقوف اسم مفعول من "وُقِفَ"، وهو المكث وعدم الحركة[4].

واصطلاحًا: هو ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل[5].

قال ابن الصلاح في "علوم الحديث": (وهو ملـيُرْوَى عن الصحابة –رضي عنهم– من أقوالهم أو أفعالهم ونحوها، فيوقف عليهم، ولاـيُتَجَاوَزُ به إلى رسول ِ صلى عليه وسلم، ثم إنَّ منه ملـيَتَّصِلُ الإسناد فيه إلى الصحابي، فيكون من الموقوف الموصول، ومنه ما لا يتصل إسناده، فيكون من الموقوف غير الموصول)[6].

وأما حكم الاحتجاج لحديث الموقوف إذا صح نسبته إلى الصحابي، ولم يكن له حكم الرفع، كفتوى الصحابة في بعض المسائل وآرائهم، فإن العلماء اختلفوا في ذلك، والمسألة فيها تفصيل يطول، ومرده إلى كتب أصول الفقه[7]، ولكن يمكننا أن نلخص جواب المسألة مور، نستخلص منها حكم حجية الحديث الموقوف، فنقول:

أ – الإنسان متعبد بطاعة –تعالى– ورسوله، وأما طاعة غير –تعالى– وغير الرسول فهي تبع لطاعة والرسول، فيكون الاحتجاج لكتاب والسنة، وحتى الأدلة الأخرى كالإجماع والقياس وغيرهما راجعة إلى الدليل من الكتاب والسنة.

ب– الصحابة –رضي عنهم– مع فضلهم ومكانتهم فهم بشر، يخطئون ويصيبون، والغالب فيهم الإصابة في القول والفعل.

ج– الأخذ قوال الصحابة –رضي عنهم– وأفعالهم آكد وأولى من الأخذ قوال غيرهم وأفعالهم؛ لكونهم من أعلم الناس وأتقاهم.

---

[3] – الصحيح، البخاري، كتاب الاعتصام لكتاب والسنة، ب الاقتداء بسنن رسول صلى عليه وسلم, 92/9رقم الحديث7280.

[4] – معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة "وقف"، 135/6.

[5] –معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص:151–160. علوم الحديث، ابن الصلاح، ص:46. السخاوي، فتح المغيث، 187/1–190. تدريب الراوي، السيوطي، 274/1.

[6] – علوم الحديث، ابن الصلاح، ص:46.

[7] – البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي، 55/8–82. الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أبي علي الآمدي، 149/4– 155. أصول الفقه، ابن مفلح، 1450/4– 1485. وانظر: الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، الزحيلي، 271/1– 284. تيسير علم أصول الفقه، الجديع، ص:215– 219.

د- إذا ورد لدينا في مسألة معينة أقوال للصحابة، وكانت متفقة، وقد اشتهر هذا القول بين الصحابة الآخرين، ولا منكر له، فالأخذ بهذا القول ملزم وواجب، فإن ذلك يعد إجماعًا لهم على ذلك القول.

هـ- إذا ورد لدينا في مسألة معينة أقوال للصحابة، لكنها مختلفة، فنأخذ الأقرب من هذه الأقوال لِمَا ثبت من أدلة.

و- إذا ورد لدينا في مسألة معينة قول لصحابي، ولم يرد فيه قول لغيره، أو ورد عن غيره ولكن لا يبلغ الكثرة، أو لم يشتهر بينهم، فليس هذا القول حجة يلزم الأخذ به، وإن كان قوله يقدم على غيره.

وبعد أن فصلنا لإجابة يمكننا أن نُجْمِل القول فيها فنقول: أقوال الصحابة وأفعالهم ليست بحجة ملزمة للناس إلا إذا كان قولهم إجماعًا منهم، وهذه المسألة يرجع إليها بتوسع في كتب أصول الفقه.

وبعد أن تبين للقارئ الفرق بين الحديث المرفوع والموقوف من حية التعريف والاحتجاج، آن الأوان في الشروع في بيان الألفاظ التي وردت في أسانيد بعض الأحاديث كلفظة: "عن الصحابي يبلغ به"، أو "عن الصحابي يَنمِيه"، أو "عن الصحابي رواية"، ونحوها، ولم تسند إلى النبي -صلى عليه وسلم-، وهل هذه الأحاديث التي وردت في أسانيدها هذه الألفاظ من الحديث المرفوع أو الموقوف.

رأي العلماء في دلالة هذه الألفاظ على رفع الحديث من عدمه

اهتم العلماء سانيد الأحاديث، ومن الأمور التي اهتموا بها تلك الألفاظ التي وردت في أسانيد بعض الأحاديث؛ كلفظة: "عن الصحابي يبلغ به" أو "عن الصحابي يَنمِيه"، أو "عن الصحابي رواية"، ونحوها، وقد تكلموا على صيغ ألفاظها الواردة، وعلى دلالتها على رفع الحديث من عدمه.

ومن خلال النظر إلى الأسانيد التي وردت بها هذه الألفاظ، وكذا كلام العلماء، نجد أن الصيغ، هي: "يرفعه، رَفعه، رفع الحديث، يبلغ به،يَنْمِيه، رواية، يرويه، مرفوعًا، يُسْنده، ثره، رواه".

وأما بخصوص دلالتها على رفع الحديث من عدمه فإن هذه الألفاظ وطريقة ورودها على قسمين:

القسم الأول: أن تي مسندة إلى النبي -صلى عليه وسلم-، ومثال ذلك: "عن الصحابي يرفعه إلى النبي صلى عليه وسلم" أو "عن الصحابي يبلغ به النبي صلى عليه وسلم"، فهذه دلالتها صريحة على الرفع.

القسم الثاني: أن تي غير مسندة إلى النبي -صلى عليه وسلم-، فهذه الألفاظ كناية عن رفع الحديث إلى النبي -صلى عليه وسلم-، والحديث يعتبر حديثا مرفوعا، وهذا عليه إجماع أهل العلم، وأيضا دل عليه البحث والنظر.

قال الخطيب في "الكفاية": (كل هذه الألفاظ كناية عن رفع الصحابي الحَدِيثَ وروايته إ ه عن رسول ِ -صلى عليه وسلم- ولا يختلف أهل العلم أَنَّ الحُكْمَ في هذه الأخبار، وفيما صَرَّحَ برفعه سواء، في وجوب القبول، والتزام العمل)[8].

[8] - الكفاية في أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي، ب في قول التابعي عن الصحابي يرفع الحديث وينميه ويبلغ به رواية، 231/2. وانظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي، 31/1. التقريب والتيسير لأحاديث البشير النذير، النووي، ص:98. النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر، 490/2-493. فتح المغيث، السخاوي، 218/1-220. تدريب الراوي، السيوطي، 285/1-286.

وقال ابن الصلاح في "علوم الحديث": (مِنْ قَبِيلِ المرفوع الْأَحَادِيثُ التي قِيلَ في أَسَانِيدِهَا عند ذِكْرِ الصَّحَابِيِّ: "يَرْفَعُ الحديث، أو يَبْلُغُ به، أو يَنْمِيهِ، أو رِوَايَةً"... فَكُلُّ ذلك وأَمْثَالُهُ كِنَايَةٌ عن رَفْعِ الصَّحَابِيِّ الحَدِيثَ إلى رسول ِ –صلى ُ عليه وسلم–، وَحُكْمُ ذلك عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ حُكْمُ الْمَرْفُوعِ صريحًا)[9].

ويدل على أن هذه الألفاظ معناها أن الحديث مرفوع إلى النبي –صلى عليه وسلم– عدة أمور:

الأمر الأول: لا يوجد أحد في الإسناد بعد الصحابي تدل عليه هذه الألفاظ إلا النبي صلى عليه وسلم.

فقول الراوي بعد ذكر الصحابي: "يرفعه" أي يرفعه الصحابي إلى النبي –صلى عليه وسلم– و"يبلغ به" أي يبلغ به الصحابي إلى النبي –صلى عليه وسلم– وهكذا بقية الألفاظ.

وقد ذكر الخطيب البغدادي في "الكفاية" سناده عن الأثرم: (أن أ عبد ؛ أي: أحمد بن حنبل، قيل له: فإذا قال: "يرفع الحديث" فهو عن النبي –صلى عليه وسلم–؟ قال: فأيُّ شيء؟)[10].

أي فعمن يكون إذا لم يكن النبي –صلى عليه وسلم– قالها؟! وجواب أحمد بن حنبل من ب التعجب والاستغراب، أي أنها تدل على رفع الحديث إلى النبي صلى عليه وسلم.

الأمر الثاني: ورد في كثير من الأحاديث ذِكْرُ هذه الألفاظ بعد ذكر الصحابي مقرونة بذكر النبي –صلى عليه وسلم–، كـ: "يرفعه إلى النبي صلى عليه وسلم" أو "يبلغ به النبي صلى عليه وسلم"، وغيرها، وهذا يدل على أنَّ الأحاديث الأخرى التي وردت فيها هذه الألفاظ، ولم تُقرن بذكر النبي –صلى عليه وسلم– أن المراد بها رَفْعُ الحديث إلى النبي صلى عليه وسلم.

والأمثلة كثيرة جدًّا على الأمر الثاني، وسأذكر مثالين من صحيح البخاري:

المثال الأول: قال البخاري في "الصحيح": (حدثنا سليمان بن حَرْبٍ، حدثنا حَمَّادٌ، عن الجَعْدِ، عن أبي رَجَاءٍ، عن ابن عَبَّاسٍ يَرْوِيهِ، قال: قال النبي –صلى عليه وسلم–: مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَكَرِهَهُ فَلْيَصْبِرْ، فَإِنَّهُ ليس أَحَدٌ يُفَارِقُ الجَمَاعَةَ شِبْرًا فَيَمُوتُ، إلا مات مِيتَةً جاهلية").[11]

المثال الثاني: قال البخاري في "الصحيح": (حدثنا عليُّ بن عبد ، قال: حدثنا جَرِيرٌ، عن منصور، عن سالم بن أَبِي الجَعْدِ، عن كُرَيْبٍ، عن ابن عَبَّاسٍ يَبْلُغُ النبي –صلى عليه وسلم– قال: "لو أَنَّ أَحَدَكُمْ إذا أَتَى أَهْلَهُ قال ِسْمِ ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وجَنِّبِ الشَّيْطَانَ ما رَزَقْتَنَا فَقُضِيَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ لم يَضُرُّهُ")[12].

الأمر الثالث: كثير من الأحاديث التي رُوِيَت، وفي إسنادها هذه الألفاظ، ولم تسند إلى النبي —صلى عليه وسلم– قد رُوِيَت سانيد أخرى، فيها التصريح بذكر النبي –صلى عليه وسلم– وهذا يؤكد أن هذه الألفاظ المراد بها النبي –صلى

(9) – علوم الحديث، ابن الصلاح، ص:50.

(10) – الكفاية في أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي، ب في قول التابعي عن الصحابي يرفع الحديث وينميه، 229/2رقم1280.

(11) – الصحيح، البخاري، كتاب الأحكام، ب السَّمْعِ والطَّاعَةِ لِلْإِمَامِ ما لم تَكُنْ مَعْصِيَةً، 62/9 رقم الحديث7143.

(12) – الصحيح، البخاري، كتاب الوضوء، ب التَّسْمِيَةِ على كُلِّ حَالٍ وعند الوِقَاعِ، 40/1 رقم الحديث141.

عليه وسلم–[13]، وهذا الأمر من أصرح الأدلة وأقواها أنَّ هذه الألفاظ كِنَايَةٌ عن رَفْعِ الصَّحَابِيِّ الحَدِيثَ إلى النبي صلى عليه وسلم.

والأمثلة على الأمر الثالث كثيرة جدًّا، سنذكرها في المطلب القادم، وسنجعل صحيح البخاري نموذجًا على ذلك، وسنورد جميع الأمثلة الواردة فيه.

دراسة الأحاديث الواردة في صحيح البخاري التي جاء في أسانيدها هذه الألفاظ ولم تسند إلى النبي صلى عليه وسلم

ذَكر أهل العلم إحدى عشرة لفظة من الألفاظ الدالة على رفع الحديث الواردة في الإسناد، وهذه الألفاظ بعضها ورد في أسانيد صحيح البخاري ولم تسند إلى النبي –صلى عليه وسلم–، وسأضع جدولًا يبين عدد ورود كل لفظة ثم سنشرع بدراسة هذه الأحاديث.

اللفظ	العدد
يرفعه	3
رفعه[14]	4
رفع الحديث	1
رواية	4
يرويه	1
يبلغ به[15]، مرفوعًا، يسنده، ثره، رواه،ـيَنْمِيه	لا يوجد

[13] – فتح المغيث، السخاوي، 219/1.

[14] – وردت هذه اللفظة أيضًا في أربعة أحاديث معلقة في صحيح البخاري لم أضعها في الجدول؛ لكونها خارج رسم الصحيح. انظر: (169/1رقم الحديث848)، (32/3)، (32/7)، (155/8).

[15] – وردت هذه اللفظة في بعض أسانيد صحيح البخاري بعد الصحابي مقرونة بذكر النبي صلى عليه وسلم. انظر على سبيل الحصر: (40/1 رقم الحديث141)، (177/3 رقم الحديث2665)، (179/4 رقم الحديث3498)، (80/6رقم الحديث4701)، (148/6 رقم الحديث4881)، (141/9 رقم الحديث7481).

أولًا: الأسانيد التي ورد فيها لفظة "يرفعه":

المثال الأول: قال البخاري في "الصحيح": (حدثنا قَيْسُ بن حفص، حدثنا خالد بن الحارث، حدثنا شعبة، عن أبي عِمْرَانَ الجَوْنِيّ، عن أنس، يرفعه: "إِنَّ ﷲ يقول لأهون أهل النار عذاً: لو أَنَّ لك ما في الأرض من شيء كنت تفتدي به؟ قال: نعم، قال: فقد سألتك ما هو أهون من هذا وأنت في صُلْبِ آدم، أن لا تشرك بي، فأبيت إلا الشرك")[16].

وفي موضع آخر أخرجه البخاري من طريق شعبة، عن أبي عمران، قال: سمعت أنس بن مالك -رضي ﷲ عنه- عن النبي صلى ﷺ عليه وسلم: ...الحديث.[17]

المثال الثاني: قال البخاري في "الصحيح": (حدثنا خلاد بن يحيى، حدثنا مِسْعَرٌ، حدثنا قتادة، حدثنا زُرَارَةُ بن أوفى، عن أبي هريرة، يرفعه، قال: "إِنَّ ﷲ تجاوز لأمتي عما وسوست، أو حَدَّثَتْ بهِ أَنْفُسَهَا، ما لم تعمل به أو تَكَلَّمْ").[18]

وأخرجه البخاري في موضعين آخرين من طريق قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن أبي هريرة -رضي ﷲ عنه- عن النبي صلى ﷺ عليه وسلم...الحديث.[19]

المثال الثالث: قال البخاري: (حدثنا عليُّ بن عبد ﷲ، حدثنا سفيان، عن عَمْرٍو، عن عكرمة، عن أبي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النبي -صلى ﷺ عليه وسلم- قال: "إِذَا قَضَى ﷲُ الأَمْرَ في السَّمَاءِ، ضَرَبَتِ المَلاَئِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَاً لقوله، كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ على صَفْوَانٍ. قَال -عَلِيٌّ: وقال غَيْرُهُ: صَفْوَانٍ يَنْفُذُهُمْ ذَلِكَ- فإذا: ﴿فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِم قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُم قَالُواْ ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ٢٣﴾ [سبأ: 23]، قال عَلِيٌّ، وحدثنا سُفْيَانُ: حدثنَا عَمْرٌو، عن عِكْرِمَةَ، عن أبي هُرَيْرَةَ بهذا، قال سُفْيَانُ: قَالَ عَمْرٌو: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ: حدثنا أبو هريرة، قال عَلِيٌّ: قُلْتُ لسفيان: قال سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ، قال: سَمِعْتُ أَ هُرَيْرَةَ؟ قال: نعم، قُلْتُ لِسُفْيَانَ: إِنَّ إِنْسَاً رَوَى عن عَمْرٍو، عن عِكْرِمَةَ، عن أبي هُرَيْرَةَ، يَرْفَعُهُ: أَنَّهُ قَرَأَ: "فُرِّغَ"، قَال سُفْيَانُ: هكذا قَرَأَ عَمْرٌو، فلا أَدْرِي سَمِعَهُ هكذا أم لا؟ قَال سُفْيَانُ: وهي قِرَاءَتُنَا)[20].

نيا: الأسانيد التي ورد فيها لفظة "رفعه":

المثال الأول: قال البخاري: (حدثنَا مُسَدَّدٌ، حدثنا حَمَّادُ بن زَيْدٍ، عن كَثِيرٍ، عن عَطَاءٍ، عن جابر بن عبد ﷲ -رضي ﷺ عنهما- رَفَعَهُ، قال: خَمِّرُوا الآنِيَةَ، وأَوْكُوا الأَسْقِيَةَ، وأَجِيفُوا الأَبْوَابَ، واكْفِتُوا صِبْيَانَكُمْ عِنْدَ العِشَاءِ، فَإِنَّ لِلْجِنِّ انْتِشَارًا وخَطْفَةً، وأَطْفِئُوا المَصَابِيحَ عِنْدَ الرُّقَادِ، فَإِنَّ الفُوَيْسِقَةَ رُبَّمَا اجْتَرَّتِ الفَتِيلَةَ فَأَحْرَقَتْ أَهْلَ البَيْتِ. قال: ابْنُ جُرَيْجٍ وَحَبِيبٌ، عن عَطَاءٍ "فَإِنَّ لِلشَّيَاطِينِ")[21].

---

[16] – الصحيح، البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، ب خَلْقِ آدم -صلوات ﷺ عليه- وذُرِّيَّتِهِ، 133/4 رقم الحديث3334.

[17] – الصحيح، البخاري، كتاب الرقاق، ب صفة الجنة والنار، 115/8 رقم الحديث6557.

[18] – الصحيح، البخاري، كتاب الأيمان والنذور، ب إذا حَنِثَ سيا في الأَيْمَانِ، 135/8 رقم الحديث6664.

[19] – الصحيح، البخاري، كتاب العتق، ب الخطأ والنسيان في العتاق، 145/3 رقم الحديث2528. وكتاب الطلاق، ب الطلاق في الإغلاق والكُرْه، 46/7 رقم الحديث5269.

[20] – الصحيح، البخاري، كتاب التوحيد، بقَوْلِ ﷺ تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ﴾ [سبأ: 23]، 141/9 رقم الحديث7481.

[21] – الصحيح، البخاري، كتاب بدء الخلق، ب خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الحَرَمِ، 129/4 رقم الحديث3316.

وأخرجه البخاري في موضع آخر من طريق حماد، عن كَثِيرِ بن شِنْظِيرٍ، عن عَطَاءٍ، عن جابر بن عبد ِ –رضي عنهما– قال: قال رسول ِ –صلى عليه وسلم–...الحديث[22].

المثال الثاني: قال البخاري: (حدثنا قَبِيصَةُ، حدثنا سفيان، عن عبد المَلِكِ بن عُمَيْرٍ، عن جَابِرِ بن سَمُرَةَ، رَفَعَهُ، قال: إذا هَلَكَ كِسْرَى فلا كِسْرَى بعده، وَذَكَرَ وقال: لَتُنْفَقَنَّ كُنُوزُهُمَا في سبيل)[23].

وأخرجه البخاري في موضع آخر من طريق عبد المَلِكِ، عن جابر بن سَمُرَةَ –رضي عنه– قال: قال رسول –صلى عليه وسلم–: ... الحديث[24].

المثال الثالث: قال البخاري: (حدثنا محمد بن موسى القَطَّانُ، حدثنا أبو سفيان الحِمْيَرِيُّ سَعِيدُ بن يحيى بن مَهْدِيٍّ، حدثنا عَوْفٌ، عن محمد، عن أبي هُرَيْرَةَ، رَفَعَهُ –وأَكْثَرُ ما كان يُوقِفُهُ أبو سفيان–[25]: "يُقَالُ لِجَهَنَّمَ: هَلِ امْتَلَأْتِ، وتقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، فَيَضَعُ الرَّبُّ –تبارك وتعالى– قَدَمَهُ عليها، فتقول: قَطْ قَطْ")[26].

وأخرج البخاري بعده مباشرة الحديث من طريق مَعْمَرٌ، عن هَمَّامٍ، عن أبي هُرَيْرَةَ –رضي عنه–، قال: قال النَّبِيُّ –صلى عليه وسلم–: (تَحَاجَّتِ الجَنَّةُ والنَّارُ، فقالت النَّارُ: أُوثِرْتُ ِ لْمُتَكَبِّرِينَ وَالمُتَجَبِّرِينَ، وقالت الجَنَّةُ: ما لِي لا يَدْخُلُنِي إِلَّا ضُعَفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ، قال –تبارك وتعالى– لِلْجَنَّةِ: أَنْتِ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عبادي، وقال لِلنَّارِ: إِنَّمَا أَنْتِ عَذَابِي أُعَذِّبُ بك مَنْ أَشَاءُ مِنْ عبادي، ولِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِلْؤُهَا، فأما النَّارُ: فلا تَمْتَلِئُ حَتَّى يَضَعَ رِجْلَهُ؛ فتقول: قَطْ قَطْ، فَهُنَالِكَ تَمْتَلِئُ وَيُزْوَى بَعْضُهَا إِلى بَعْضٍ، ولا يَظْلِمُ ُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ خَلْقِهِ أحدًا، وأَمَّا الجَنَّةُ: فَإِنَّ َ –عَزَّ وَجَلَّ– يُنْشِئُ لها خلقًا)[27].

وفي موضوع آخر ذكر البخاري الحديثَ مرفوعًا من طريق الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي صلى عليه سلم[28].

المثال الرابع: قال البخاري: (حدثنا محمد بن بَشَّارٍ، حدثنا غُنْدَرٌ، حدثنا شُعْبَةُ، عن وَاصِلٍ، عن أبي وَائِلٍ، عن عبد ِ، وأَحْسِبُهُ رَفَعَهُ، قال: "بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ أَيَّامُ الهَرْجِ، يَزُولُ فِيهَا العِلْمُ وَيَظْهَرُ فِيهَا الجَهْلُ" قال أبو موسى: "والهَرْجُ: القَتْلُ بِلِسَانِ الحَبَشَةِ")[29].

---

(22) – الصحيح، البخاري، كتاب الاستئذان، ب لاَ تُتْرَكُ النار في لِلبَيْتِ عند لِلنَّوْمِ، 65/8 رقم الحديث6293.

(23) – الصحيح، البخاري، كتاب المناقب، ب علامات النبوة، 203/4 رقم الحديث3619.

(24) – الصحيح، البخاري، كتاب فرض الخمس، ب قول النبي –صلى عليه وسلم–: "أُحِلَّتْ لكم الغَنَائِمُ"، 85/4 رقم الحديث3121.

(25) – قال ابن حجر في "فتح الباري" (597/8): (وقوله: "رَفَعَهُ، وأَكْثَرُ ما كان يُوقِفُهُ أبو سُفْيَانَ": الْقَائِلُ ذلك محمد بن موسى، الرَّاوِي عنه...والمعنى: أَنَّهُ كان يَرْوِيهِ في أكثر الأحوال موقوفا، ويَرْفَعُهُ أحيا ، وقد رَفَعَهُ غَيْرُهُ أيضًا).

(26) – الصحيح، البخاري، كتاب تفسير القرآن، ب قوله: "وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ"[ق: 30]، 137/6 رقم الحديث4849.

(27) – الصحيح، البخاري، كتاب تفسير القرآن، بـقَوْلِهِ:﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق: 30]، 138/6رقم4850.

(28) – الصحيح، البخاري، كتاب التوحيد، ب ما جاء في قَوْلِ ِ تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: 56]، 134/9 رقم الحديث7449.

(29) – الصحيح، البخاري، كتاب الفتن، ب ظهور الفتن، 48/9 رقم الحديث7066.

وذكر البخاري قبله في نفس الباب، فقال: (حدثنا مُسَدَّدٌ، حدثنا عُبَيْدُ ِ بن موسى، عن الأَعْمَشِ، عن شَقِيقٍ، قال: كُنْتُ مع عبد ِ، وأبي مُوسَى، فقالا: قال النَّبِيُّ -صلى عليه وسلم-: إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ لَأَيَّامًا يَنْزِلُ فيها الجَهْلُ، ويُرْفَعُ فيها العِلْمُ، ويَكْثُرُ فيها الهَرْجُ. والهَرْجُ: القَتْلُ)[30].

لثًا: الأسانيد التي ورد فيها لفظة "رفع الحديث":

قال البخاري في "الصحيح": (حدثني الحسين، حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا مروان بن شجاع، حدثنا سالم الأفطس، عن سعيد بن جبير، عنِ ابن عباس -رضي عنهما- قال: "الشِّفَاءُ في ثلاثة: شربة عسل، وشَرْطَةِ مِحْجَمٍ، وَكَيَّةٍ ر، وأنهَى أُمَّتِي عن الكَيِّ"، رفع الحديث)[31].

وأخرج بعده مباشرة الحديث من طريق مروان بن شُجَاعٍ، عن سالم الأَفْطَسِ، عن سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ، عن ابن عَبَّاسٍ، عن النبي صلى عليه وسلم[32].

رابعًا: الأسانيد التي ورد فيها لفظة "رواية":

المثال الأول: قال البخاري في "الصحيح": (حدثنا عَلِيُّ بن عبد ِ، حدثنا سُفْيَانُ، قال: الزُّهْرِيُّ، عن سَعِيدِ بن المسَيِّبِ، عن أبي هريرة -رضي عنه- عن النبي -صَلَّى ُ عليه وسلم- قال: "لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حتى تُقَاتِلُوا قَوْمًا نِعَالُهُمُ الشَّعَرُ، ولاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حتى تُقَاتِلُوا قَوْمًا كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ المِجَانُّ المُطْرَقَةُ"، قال سُفْيَانُ: وزاد فيه أبو الزِّ َدِ، عن الأَعْرَجِ، عن أبي هُرَيْرَةَ رِوَايَةً: "صِغَارَ الأَعْيُنِ، ذُلْفَ الأُنُوفِ، كَأَنَّ وُجُوهَهُمْ، المِجَانُّ المُطْرَقَةُ")[33].

وأخرجه البخاري في موضوعين آخرين من طريق الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي صلى عليه وسلم[34].

المثال الثاني: قال البخاري في "الصحيح": (حدثنا عَلِيٌّ، حدثنا سُفْيَانُ، قال: الزُّهْرِيُّ، حدثنا عن سَعِيدِ بن المسَيِّبِ، عن أبي هُرَيْرَةَ، رِوَايَةً: "الفِطْرَةُ خَمْسٌ، أو خَمْسٌ مِنَ الفِطْرَةِ: الخِتَانُ، والاِسْتِحْدَادُ، ونَتْفُ الإِبْطِ، وتَقْلِيمُ الأَظْفَارِ، وقَصُّ الشَّارِبِ")[35].

وأخرجه البخاري في موضوعين آخرين من طريق الزُّهْرِيُّ، عن سَعِيدِ بن المسَيِّبِ، عن أبي هُرَيْرَةَ، عن النبي صلى عليه وسلم[36].

---

[30] - الصحيح، البخاري، كتاب الفتن، ب ظهور الفتن، 48/9 رقم الحديث7062.

[31] - الصحيح، البخاري، كتاب الطب، ب الشفاء في ثلاث، 122/7 رقم الحديث5680.

[32] - الصحيح، البخاري، كتاب الطب، ب الشفاء في ثلاث، 122/7 رقم الحديث5681.

[33][33] - الصحيح، البخاري، كتاب الجهاد والسير، ب قِتَالِ الَّذِينَ يَنْتَعِلُونَ الشَّعَرَ، 43/4 رقم الحديث2929.

[34] - الصحيح، البخاري، كتاب الجهاد والسير، ب قِتَالِ التُّرْكِ، 43/4 رقم الحديث2928. وكتاب المناقب، ب علامات النبوة في الإسلام، 196/4 رقم الحديث3587.

[35] - الصحيح، البخاري، كتاب اللباس، ب قَصِّ الشَّارِبِ، 160/7 رقم الحديث5889.

[36] - الصحيح، البخاري، كتاب اللباس، ب تقليم الأظفار، 160/7 رقم الحديث5891، وكتاب الاستئذان، ب الخِتَانِ بَعْدَ الكِبَرِ ونَتْفِ الإِبْطِ، 66/8 رقم الحديث6297.

المثال الثالث: قال البخاري في "الصحيح": (حدثنا عليٌّ بن عبد ِ، حدثنا سُفْيَانُ، عن أبي الزِّ َدِ، عن الأَعْرَجِ، عن أبي هُرَيْرَةَ، رِوَايَةً قال: "أَخْنَعُ اسْمٍ عِنْدَ ِ" -وقال سُفْيَانُ: غَيْرَ مَرَّةٍ -: "أَخْنَعُ الأَسْمَاءِ عِنْدَ ا ِ رَجُلٌ تَسَمَّى بِمَلِكِ الأَمْلاَكِ"، قال سفيان: يقول غَيْرُهُ: تفسيره شَاهَانْ شَاهْ)[37].

وأخرج قبله الحديث من طريق أبي الزِّ َدِ، عن الأَعْرَجِ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قال: قال رسول ِ -صَلَّى ُ عليه وسلم-: أَخْنَى الأَسْمَاءِ يَوْمَ القِيَامَةِ عند ِ رَجُلٌ تَسَمَّى مَلِكَ الأَمْلاَكِ[38].

المثال الرابع: قال البخاري في "الصحيح": (حدثنا عَلِيٌّ بن عبد ِ، حدثنا سُفْيَانُ، قال: حَفِظْنَاهُ مِنْ أَبِي الزِّ َدِ، عن الأَعْرَجِ، عن أبي هُرَيْرَةَ، رِوَايَةً، قال: "ِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ اسْمًا، مِائَةٌ إلا وَاحِدًا، لا يَحْفَظُهَا أَحَدٌ إلا دَخَلَ الجَنَّةَ، وهُوَ وَتْرٌ يُحِبُّ الوَتْرَ)[39].

وأخرجه البخاري في موضوعين آخرين من طريق أَبِي الزِّ َدِ، عن الأَعْرَجِ، عن أبي هُرَيْرَةَ، عن النبي صلى عليه وسلم[40].

خامسًا: الأسانيد التي ورد فيها لفظة "يرويه":

قال البخاري في "الصحيح": (حدثنا عليٌّ بن عبد ِ، حدثنا سُفْيَانُ، عن هِشَامِ بن حُجَيْرٍ، عن طَاوُسٍ، سَمِعَ أَ َ هُرَيْرَةَ، قال: قال سُلَيْمَانُ: لَأَطُوفَنَّ للَّيْلَةَ على تِسْعِينَ امْرَأَةً، كُلُّ تَلِدُ غُلاَمًا يُقَاتِلُ في سَبِيلِ ِ، فقال له صَاحِبُهُ - قال سُفْيَانُ: يَعْنِي المَلَكَ - قُلْ: إِنْ شَاءَ ُ، فَلَمْ ِ تِ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ بِوَلَدٍ إلا وَاحِدَةٌ بِشِقِّ غُلاَمٍ"، فقال أبو هُرَيْرَةَ يَرْوِيهِ: قال: "لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ ُ لَمْ يَحْنَثْ، وكان دَرَكًا له في حَاجَتِه". وقال مَرَّةً: قال رَسُولُ ِ -صلى عليه وسلم-: "لو اسْتَثْنَى". وحدثنا أبو الزِّ َدِ، عن الأَعْرَجِ: مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ)[41].

وفي موضع آخر من طريق طاوس، عن أبي هريرة، قال: قال النَّبِيُّ -صلى عليه وسلم: (لو قال: إِنْ شاء ُ لَمْ يَحْنَثْ، وَكان أَرْجَى لِحَاجَتِه")[42].

وبعد الانتهاء من ذكر جميع الأحاديث التي وردت في صحيح البخاري وجاء في أسانيدها هذه الألفاظ نجد أن البخاري قد أخرجها في صحيحه سانيد أخرى، فيها التصريح برفع الحديث للنبي -صلى عليه وسلم-، ونستنج من ذلك أمرين مهمين:

الأول: أن هذه الألفاظ تدل على أن الحديث مرفوع إلى النبي -صلى عليه وسلم- وإن لم تقرن هذه الألفاظ بذكر النبي صلى عليه وسلم.

---

[37] - الصحيح، البخاري، كتاب الأدب، بـلَّبْغَضِ الأَسْمَاءِ إلى ، 45/8 رقم الحديث6206.

[38] - الصحيح، البخاري، كتاب الأدب، بـلَّبْغَضِ الأَسْمَاءِ إلى ، 45/8 رقم الحديث6205.

[39] - الصحيح، البخاري، كتاب الدعوات، ب ِ مِائَةُ اسْمٍ غَيْرَ وَاحِدٍ، 87/8 رقم الحديث6410.

[40] - الصحيح، البخاري، كتاب الشروط، ب ما يَجُوزُ مِنَ الاشْتِرَاطِ والثُّنْيَا في الإِقْرَارِ، 198/3 رقم الحديث2736. وكتاب التوحيد، ب: إِنَّ ِ مِائَةَ اسْمٍ إلا وَاحِدًا، 118/9 رقم الحديث7392.

[41] - الصحيح، البخاري، كتاب كفارات الأيمان، ب الاستثناء في الأيمان، 146/8 رقم الحديث6720.

[42] - الصحيح، البخاري، كتاب النكاح، ب قولِ الرَّجُلِ: لَأَطُوفَنَّ للَّيْلَةَ على نِسَائِي، 39/7 رقم الحديث5242.

الثاني: عناية البخاري في صحيحه، وأنه كان يحرص على الإتيان سانيد أخرى فيها التصريح برفع الحديث إلى النبي –صلى عليه وسلم– مع أن هذه الألفاظ فيها دلالة على رفع الحديث وإن لم تقرن بذكر النبي –صلى عليه وسلم–، وهذا فيه رفع لمكانة صحيح البخاري، ورفع لدرجة صحة أحاديثه.

الخاتمة

بعد الانتهاء من دراسة الألفاظ التي جاءت في أسانيد بعض الأحاديث؛ كلفظة: "عن الصحابي يبلغ به" أو "عن الصحابي يَنمِيه"، أو "عن الصحابي رواية"، ونحوها، ولم تسند إلى النبي –صلى عليه وسلم–، نسجِّل النتائج التالية:

1– من خلال النظر إلى الأسانيد التي وردت بها هذه الألفاظ، وكذا كلام العلماء، نجد أن الصيغ، هي: "يرفعه، رَفعه، رفع الحديث، يبلغ به،يَنْمِيه، رواية، يرويه، مرفوعًا، يُسْنده، ثره، رواه".

2– هذه الألفاظ معناها أن الحديث مرفوع إلى النبي –صلى عليه وسلم– ودل على ذلك ثلاثة أمور:

- الأمر الأول: لا يوجد أحد في الإسناد بعد الصحابي تدل عليه هذه الألفاظ إلا النبي صلى عليه وسلم.
- الأمر الثاني: ورد في كثير من الأحاديث ذِكْرُ هذه الألفاظ بعد ذكر الصحابي مقرونة بذكر النبي –صلى عليه وسلم–؛كـ: "يرفعه إلى النبي صلى عليه وسلم"، أو "يبلغ به النبي صلى عليه وسلم" وغيرها، وهذا يدل على أنَّ الأحاديث الأخرى التي ورد فيها هذه الألفاظ، ولم تُقرن بذكر النبي –صلى عليه وسلم– أن المراد بها رَفْعُ الحديث إلى النبي صلى عليه وسلم.
- الأمر الثالث: كثير من الأحاديث التي رُوِيَت، وفي إسنادها هذه الألفاظ، ولم تسند إلى النبي —صلى عليه وسلم– قد رُوِيَت سانيد أخرى، فيها التصريح بذكر النبي –صلى عليه وسلم– وهذا يؤكد أن هذه الألفاظ المراد بها النبي –صلى عليه وسلم–، وهذا الأمر من أصرح الأدلة وأقواها أنَّ هذه الألفاظ كِنَايَةٌ عن رَفْعِ الصَّحَابِيِّ الحَدِيثَ إلى النبي صلى عليه وسلم.

3– ورد في صحيح البخاري أحاديث جاء في أسانيدها هذه الألفاظ، ولم تقرن بذكر النبي —صلى عليه وسلم–، وعند دراسة هذه الأحاديث وُجد أن البخاري قد أخرجها في صحيحه سانيد أخرى، فيها التصريح برفع الحديث للنبي –صلى عليه وسلم–، ونستنتج من ذلك أمرين مهمين:

- الأول: أن هذه الألفاظ تدل على أن الحديث مرفوع إلى النبي –صلى عليه وسلم– وإن لم تقرن هذه الألفاظ بذكر النبي صلى عليه وسلم.
- الثاني: عناية البخاري في صحيحه، وأنه كان يحرص على الإتيان سانيد أخرى، فيها التصريح برفع الحديث إلى النبي –صلى عليه وسلم– وهذا فيه رفع لمكانة صحيح البخاري، ورفع لدرجة صحة أحاديثه.

المصادر والمراجع

الآمدي، علي بن أبي علي بن محمد (ت: 631هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، ط2، بيروت، دمشق، الناشر: المكتب الإسلامي، 1402هـ.

ابن فارس، أحمد بن فارس القزويني الرازي(ت: 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (د.ط)، بيروت، دار الفكر، 1399هـ، 1979م.

ابن مفلح، محمد بن مفلح بن محمد الحنبلي(ت: 763هـ)، أصول الفقه، تحقيق: الدكتور فهد بن محمد السَّدَحَان، ط1، السعودية، مكتبة العبيكان،1420هـ، 1999م.

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو ابن الصلاح(ت:643هـ)، علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، ط16، سور ، دار الفكر، بيروت، دار الفكر المعاصر، 1431هـ، 2010م.

ابن حجر، أحمد بن علي(ت:852هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (د.ط)، بيروت، طبعة: دار المعرفة، 1379هـ.

ابن حجر، أحمد بن علي(ت:852هـ)، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، ط1، المدينة المنورة، الناشر: عمادة البحث العلمي لجامعة الإسلامية، 1404 ه، 1984م.

البخاري، محمد بن إسماعيل(ت:256هـ)، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن صر الناصر، ط1، بيروت، الناشر: دار طوق النجاة، 1422هـ.

الجديع، عبد بن يوسف، تيسيرُ علم أصول الفقه، ط1، بيروت، طبعة: مؤسسة الر ن، 1418هـ، 1997م.

الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد المعروف بن البيع(ت:405هـ)، ط2، معرفة علوم الحديث، تحقيق: د. أحمد السلوم، بيروت، طبعة: دار الكتب العلمية، 1431هـ، 2010م.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي(ت:463هـ)، الكفاية في أصول علم الرواة، تحقيق: ماهر الفحل، ط1، الر ض، طبعة: دار ابن الجوزي، 1432هـ.

الزحيلي، محمد مصطفى، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، ط2، دمشق، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، 1427هـ، 2006م.

الزركشي، محمد بن عبد بن بهادر(ت:794هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه، ط1، مصر، الناشر: دار الكتبي، 1414هـ، 1994م.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن(ت:902هـ)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: د. عبد الكريم الخضير، ود. محمد بن عبد آل فهيد، ط2، الر ض، طبعة: مكتبة دار المنهاج، 1432هـ.

السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر(ت:911هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو معاذ طارق عوض ، ط1، الر ض، دار العاصمة، 1424هـ، 2003هـ.

النووي، يحيى بن شرف (ت:676هـ)، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تحقيق: د. أحمد بن فارس السلوم، بيروت، ط1، دار الكتاب العربي، 1405هـ، 1985م.

النووي، يحيى بن شرف(ت:676هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط2، بيروت، دار إحياء النزاث العربي، 1392هـ.